الباب الأول

مقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن الله ﷻ خلقنا لعبادته فقال الله ﷻ في القرآن الكريم: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُوْنِ﴾[1]. فعلى كل مسلم الاهتمام والاجتهاد في العبادة لأننا خلقنا لأجلها، وعبادة الله ليست نوعا واحدا، بل هي أنواع كثيرة منها عبادات محضة مثل الصلاة والصوم والأذان وغير ذلك، وهناك عبادات غير محضة كالتبسم لوجه أخيك، قال النبي ﷺ ((تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيْكَ صَدَقَةٌ))[2]. وهذا من رحمة الله تعالى أن جعل لعبده أنواعا كثيرة يختار من هذه العبادات ما يناسب حاله[3].

فمن رحمة الله عز وجل أن أنزل على نبيه ﷺ الوحيين القرآن والسنة، فهما مصدران لهذا الدين، فيهما إرشاد وبيان للشريعة والأحكام. والله تعالى أرسل رسوله الأمين ليكون بشيرا ونذيرا للعالمين ومبينا لكلامه المبين، قال ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]، فجعل نبيه مبينا للأحكام الشريعة والعبادات، فتحقيق اتباع

---

[1] سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

[2] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، "*سنن الترمذي*"، [مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م]، ٤/ ٣٣٩.

[3] عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، "شرح تسهيل العقيدة الإسلامية"، [دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية:١٤٢٤هـ]، ص ٦٦.

[4] سورة النحل، الآية: ٤٤.

القرآن يتم باتباع بيانه وسنته ﷺ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥] . وتكفل الله تعالى حفظ كتابه بنفسه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَى وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٦]. وحفظ القرآن شامل للفظه ومعناه، ومعاني القرآن موجودة في الأحاديث. والله تعالى حفظ الحديث والقرآن معا، فجعل الأئمة يوضحون الأحاديث ويحفظونها ويروونها.

وقد اهتم المحدثون في جمع الأحاديث في كتبهم، وألفوا مؤلفات عديدة فيه ككتب المسانيد، والجوامع، والسنن، وغيرها من المؤلفات، ومن أهمها وأجلها الكتب الستة وهي صحيحا البخاري ومسلم الذَين هما أصح الكتب بعد القرآن، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وغيرها من الكتب المسندة وغير المسندة. فمنهم من اشترط فيها الصحة مثل الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما. ومن الكتب التي لها صلة بالصحيحين كتاب المستدرك للإمام الحاكم حيث ألفه استدراكا على ما فاته الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما، وأورد فيه الأحاديث على شرطهما أو أحدهما بزعمه.

قال الحاكم في مقدمة كتاب المستدرك على الصحيحين: "....وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته،

---

[٥] سورة آل عمران، الآية: ٣١.

[٦] سورة الحجر، الآية: ٩.

وهو حسبي ونعمل الوكيل"[٧]. قال ابن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتابه سماه (المستدرك) أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرج عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى إجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن شرط واحد منهما[٨]. وقد فهم من كلامه أنه أراد أن يجمع الأحاديث على شرطهما أو أحدهما أو صحيحة الإسناد مما ليس في واحد من الصحيحين استدراكا عليهما وتكون زائدة عليهما، غير أن العلماء حكموا عليه بالتساهل في تصحيحه الأحاديث.

وقد وردت عدة أقوال العلماء في بيان تساهل المؤلف في إيراده الأحاديث على خلاف منهجه أو مقصده، قال النووي: "وأما قول الحاكم إنه حديث صحيح فمردود فإنه متساهل"[٩]، قال الذهبي رحمه الله: "إمام صدوق، لكنه يصححه في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك"[١٠].

---

[٧] الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، *"المستدرك على الصحيحين"*، [دار التأصيل: بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، الطبعة: الأولى: ١٤٣٥هـ]، ص ٢١٤.

[٨] ابن الصلاح، عبد الرحمان بن عثمان، *"مقدمة ابن الصلاح"*[دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م]، ص. ٨٨.

[٩] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، *"المجموع شرح المذهب"* [دار الفكر]، ٥٩٢/٤.

[١٠] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، *"ميزان الإعتدال في نقد الرجال"*، [بيروت: دار المعرفة للطبعة والنشر، الطبعة: الأولى: ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م]، ٦٠٨/٣.

وكذلك الحافظ ابن حجر نبه أيضا في نكته فقال: "ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا على أن يرتفع إلى درجة الشيخين"[١١].

ومن هذا المنطلق، فقد رغب الباحث في المشاركة لخدمة العلم النفيس وذلك بتخريج بعض أحاديث الكتاب اللمختارة، وتطبيق منهج المحدثين فيه، وليكون هذا العمل بحثا علميا يقدمه لاستيفاء متطلبات التخرج بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، ويكون بعنوان:

تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٤١-٧٤٣) من كتاب الأذان والإقامة،

سائلا الله تعالى فيه التوفيق.

والطبعة المعتمدة لهذا العمل هي طبعة دار التأصيل، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق لـ ٢٠١٤ م، بأعضاء مركز البحوث وتقنية المعلومات، والأحاديث التي قام الباحث بتخريجها ما يلي:

١. حديث أبي هريرة رقم ٧٤١ قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ)).

٢. حديث أمّ ورقة الأنصاري رقم ٧٤٢ أن رسول الله ﷺ كان يقول: ((انْطَلِقُوا بِنَا إِلى الشَّهِيْدَةِ فَنَزُورُهَا)) وَأَمَرَ أَنْ يُؤَذَّنَ لَهَا وَيُقَامُ، وَتَؤُمَّ أَهْلَ دَارِهَا فِي الفَرَائِضِ.

٣. حديث عائشة رقم ٧٤٣ أَنَّهَا كَانَتْ تُؤَذِّنُ، وَتُقِيْمُ، وَتَؤُمُّ النِّسَاءَ، وَتَقُوْمُ وَسْطَهُنَّ.

---

[١١] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، *"النكت على كتاب ابن الصلاح"*، [المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلم بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م]، ٣١٨/١.

الفصل الثاني: تحديد المسائل

من خلال خلفية البحث التي سبق ذكرها، يكون تحديد المسائل على ما يلي:

١. من شارك الحاكم في تخريج أحاديث رقم ((٧٤١-٧٤٣)) من كتاب الأذان والإقامة؟

٢. ما درجة أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم ((٧٤١-٧٤٣)) من كتاب الأذان والإقامة؟

٣. هل تحقق تساهل الحاكم في تلك الأحاديث أم لا؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما ذكر في تحديد المسائل تكون أهداف البحث ما يلي:

١. معرفة من شارك الحاكم في تخريج تلك الأحاديث.

٢. معرفة درجة أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم ((٧٤١-٧٤٣)) من كتاب الأذان والإقامة.

٣. معرفة وقوع تساهل الحاكم في الحكم على تلك الأحاديث وعدمه.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد مطالعة الباحث بعض الكتب والبحوث العلمية لم يجد بحثا مستقلا بهذا الموضوع، لكن هناك بحوث يتعلق بالإمام الحاكم وكتابه "المستدرك"، وهو ما يلي:

أولا، المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم دراسة وتحقيقا، وهو مشروع لعدد من البحوث العلمية التي كتبها الباحثون لنيل درجة الدكتورة العالمية العالية في كلية الدعوة وأصول الدين بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وبلغ عدد الباحثين ثمانية أشخاص، منهم:

١. عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه سنة ٢٠١٣، رقم ٢٣٩٧-٢٨٨٢.

٢. عبد العزيز بن عبد المحسن الحبيب سنة ٢٠١٣، رقم ٦٨٦٤-٠٧٣٥٥

٣. عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتني، سنة ٢٠١٤، رقم ٧٢٧٤-٠٧٧٧٧

وشابه هذا العمل البحوث المذكور في ناحية الكلام في "المستدرك على الصحيحين"، واختلف عنه في ناحية أن البحوث المذكور ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، ولم يقصد الباحثون فيها تخريجا موسعا، وأن الباحث قام بتخريج بعض الأحاديث من كتاب الأذان والإقامة من "المستدرك".

ثانيا، سلطان بن سليم الصاعدي الذي بحث عن دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص من باب ذكر سعد القرط رضي الله عنه من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك " رسالة مقدمة لنيل الدرجة الماجستير بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية قسم فقه السنة ومصادرها بجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية لعام ١٩٩٩[١٢]، والمنهج المستخدم

[١٢] سلطان بن سليم الصاعدي الذي بحث عن دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص من باب ذكر سعد القرط رضي الله عنه من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك"، رسالة الماجستير المدينة النبوية: جامعة الإسلامية، ١٩٩٩].

في هذا البحث هو المنهج الكيفي. ومن أهم نتائج البحث أن الأحاديث المسندة المرفوعة التي سكت عليها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من باب ذكر سعد القرظ رضي الله عنه من كتاب معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرك بلغت مئة وتسعة وخمسون حديثا، منها سبعة وستين حديثا صحيحا، وسبعة وأربعين حديثا حسنة، وأربعة وأربعين حديثا ضعيفا، وأنه تبين للباحث من خلال دراسة تلك الأحاديث أن الحاكم رحمه الله لا يسكت على الأحاديث إلا بسبب يمنعه من الحكم عليها بالصحة وهي المنية التي أعجلته، ولو مد الله في عمره لأعاده النظر في تلك الأحاديث وشابه هذا العمل البحوث المذكور في ناحية الكلام في "المستدرك على الصحيحين"، واختلف عنه في ناحية أن البحوث المذكور ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، ولم يقصد الباحثون فيها تخريجا موسعا، وأن الباحث قام بتخريج بعض الأحاديث من كتاب الأذان والإقامة من "المستدرك".

ثالثا، حنين ستار خليفة محمد الفهداوي التي بحثت عن "الأحديث التفسيرية في سورة البقرة من الآية ١٦٠ نهاية السورة في المستدرك على الصحيحين دراسة تحليلية"، رسالة مقدمة لنيل الدرجة الماجستير بكلية التربية للبنات في جامعة الأنبار لعام ٢٠٢١[١٣]. والمنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الكمي الاستقرائي خلال بحثها، ومن أهم نتائج البحث أن الأحاديث التي رواها الحاكم فيما يخص سورة البقرة منها صحيحة لذاتها، ومنها صحيحة الغيرها، ومنها حسنة لذاتها، ومنها حسنة لغيرها، ومنها ضعيفة، وأن الحاكم في الحكم عليها قد وافق شرط الشيخين في مواضع ومن أوجه التشابه

[١٣] حنين ستار خلفية محمد الفهداوي التي بحست عن "الأحاديث التفسيرية في سورة البقرة من الآية ١٦٠ نهاية السورة في المستدرك على الصحيحين دراسة تحليلية"، رسالة الماجستير [الرمادي، جامعة الأنبار، ٢٠٢١].

هو الكتاب المستدرك على الصحيحين وشابه هذا العمل البحوث المذكور في ناحية الكلام في "المستدرك على الصحيحين"، واختلف عنه في ناحية أن البحوث المذكور ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، ولم يقصد الباحثون فيها تخريجا موسعا، وأن الباحث قام بتخريج بعض الأحاديث من كتاب الأذان والإقامة من "المستدرك".

رابعا، مفهوم قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني وتطبيقه على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك (من حديث رقم ١٧ إلى حديث رقم ٢١٣)" نور خالص بن كوردیان وعائشة بنت رحمة، العام ٢٠٢٠[١٤]، وقد سلك الباحثان المنهج الكمي في جمع البيانات والمنهج الكيفي في تحليل البيانات، ونتائج البحث أن الحديث الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر هو أن يكون إسناد الحديث الذي أخرجه الحاكم محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل، ومن خلال دراسة خمسة أحاديث من باب الإيمان من المستدرك حكم عليها الحاكم بأنهما صحيحة على شرط الشيخين لا يوجد منها حديث صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني، فالأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة على شرط الشيخين قد لا تكون صحيحة على شرط الشيخين عند ابن حجر

---

[١٤] نور خالص بن كوردیان (NK Kurdian)وعائشة بنت رحمة(A Binti Rokhmad)، "مفهوم قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني وتطبيقه على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب الإيمان من كتاب المستدرك (من حديث رقم ١٧ إلى حديث رقم ٢١٣)". *Al-Majaalis*: Jurnal Dirasat Islamiyah, Vol.٨,no.١,١(٢٠٢٠م).

العسقلاني، ومن أوجه التشابه أن البحث في تخريج بعض أحاديث المستدرك، والفرق بين بحثي وبين هذا البحث في الأحاديث المخرجة.

خامسا، نور خالص بن كورديان ومحمد كورنين اللذان قد كتب بحثا بعنوان "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا لعام ٢٠١٩"[١٥]، وقد سلك الباحثان المنهج الكمي في جمع البيانات والمنهج الكيفي في تحليل البيانات ونتائج البحث هو الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالشذوذ والصحة معا في مستدركه ثلاثة أحاديث فقط، ودرجة تلك الأحاديث كما يلي: الحديث الأول أنه صحيح تفرد به إبراهيم بن زياد وهو ثقة، والحديث الثاني حسن لغيره تفرد به جعفر بن برقان وهو ثقة والحديث الثالث حسن لذاته تفرد به الهيثم بن جديد وهو ثقة فالشاذ عند الإمام الحاكم هو تفرد ثقة وليس له أصل بمتابع، وبعد تطبيق مصطلح الشذوذ عند الحاكم على أحاديث المستدرك التي حكم عليها الحاكم بالشذوذ والصحة معا تبين أن الحاكم قد التزم بمصطلح الشاذ وهو تفرد ثقة، ومن أوجه التشابه أن البحث في تخريج بعض أحاديث المستدرك، والفرق بين بحثي وبين هذا البحث في الأحاديث المخرجة.

---

[١٥] نور خالص بن كورديان (NK Kurdian)ومحمد كورنيني (M Kurnaini)، "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا"، Al-Majaalis: Jurnal Dirasat Islamiyah, Vol٦،no٢،(٢٠١٩م).

سادسا، "المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم دراسة وتحقيقا"

وقف الباحث على عدة أبحاث المقارنة بهذا الموضوع التي تقدم بها طلاب وطالبات قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي وهي في دراسة الأحاديث الواردة في كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم، وهي ما يلي:

الرقم	العنوان	اسم الباحث/الباحثة وسنة المناقشة	النتيجة
١.	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١-٥) من كتاب الإيمان	رزقي القمر شعبان (٢٠٢١)	بعضها صحيح وبعضها حسن
٢.	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١٥٥-١٦٥) من كتاب الإيمان	ديماس هوتومو فوترا (٢٠٢١)	بعضها صحيح وبعضها ضعيف
٣.	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١٢٢-٢٣٣) من كتاب الإيمان	محمد طه (٢٠٢١)	بعضها صحيح وبعضها ضعيف

الفصل الخامس: الإطار النظري

يستخدم الباحث القواعد والنظريات الآتية للحصول على أهداف البحث، منها:

١. جمع طرق الحديث:

قال ابن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضها ببعض[١٦]".

وقال ابن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[١٧]".

قال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[١٨]".

٢. دراسة الأسانيد.

يستخدم الباحث في هذه الدراسة النظريات الآتية:

أ. القواعد في التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف.

ب. تقديم الجرح المفسر على التعديل.[١٩]

---

[١٦] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، "*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*" [الرياض: مكتبة المعارف] ٢/٢٩٥.

[١٧] الخطيب البغدادي، "المصدر السابق"، ٢/٢١٢.

[١٨] الخطيب البغدادي، "المصدر السابق".

[١٩] عبد اللطيف، عبد عزيز بن محمد بن إبراهيم، "*ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس*" [دراسة تحليلية]، ١/٣٠.

ج. تقديم التعديل على الجرح المبهم.[٢٠]

٣. تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الحديث.

الفصل السادس: منهج البحث.

منهج البحث الذي يسلكه الباحث في هذا المشروع كما يلي:

١. نوع البحث

هذا البحث يعتبر بحثا مكتبيا لكون الباحث جمع المعلومات التي تتعلق بتخريج ثلاثة أحاديث من كتاب الأذان والإقامة بكتاب المستدرك من كتب الأحاديث المسندة، وكتب الشروح، وكتب التخاريج والكتب التي لها علاقة بموضوع البحث.

٢. منهج جمع البيانات

يستخدم الباحث في جمع البيانات المنهج الاستقرائي واعتمد الباحث على مصدرين:

أ. المصدر الرئيس

وهو الكتاب الذي أخذ الباحث بعض أحاديثه لدراستها وهو كتاب "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم بنسخة (دار التأصيل) الطبعة الأولى: (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

---

[٢٠] عبد اللطيف، "المصدر السابق".

ب. المصدر الثانوي

وهو الكتب المساعدة التي تعين الباحث في إكمال بحثه منها كتب الأحاديث، وكتب التراجم، وكتب الشروح والجرح والتعديل وطبقات رواة الحديث والكتب ذات العلاقة بالبحث.

٣. منهج تحليل البيانات

المنهج المستخدم في تحليل البيانات فهو المنهج التاريخي، وهو دراسة سند الحديث والنظر إلى جميع رواته بتطبيق القواعد التي وضعها المحدثون مع ذكر الحكم على ذلك الحديث حسب دراسة سند الحديث.

٤. منهج عرض البيانات

المنهج الذي يستخدم الباحث في عرض البيانات كما يلي:

١. ذكر ترجمة المؤلف وهو الإمام الحاكم والتعريف بكتابه المستدرك على الصحيحين.

٢. ذكر الأحاديث المختارة التي وردت في كتاب المستدرك على الصحيحين ثم قام بتخريجها، وهي تكون بـ:

أ. ذكر طريق المؤلف سندا ومتنا.

ب. جمع طرقه بتقديم الكتب الستة، ثم إتباعها بالمصادر الأخرى حسب وفيات المؤلف، ويتم ذلك مرتبا على مدار الإسناد.

ت. رسم شجرة الأسانيد من خلال الطرق المجموعة مع التمييز بين رواتها الثقات والضعفاء.

ث. الاكتفاء بعزو الحديث إلى الشيخين أو أحدهما بدون إن كان في الصحيحين أو أحدهما بدون ذكر طرق أخرى.

ج. صياغة التخريج ودراسة الأسانيد، وهي تكون بـ:

- الكلام على الرواة جرحا وتعديلا بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والتركيز يكون فيمن له تأثير في صحة الحديث وضعفه، والأهم في ذلك مدار الإسناد ومن فوقه ومن دونه على حسب الحاجة، وإن كان الراوي مُتفقا على توثيقه أو تضعيفه فيكتفي الباحث بقول الحافظ ابن حجر في "التقريب" إذا كان مترجما فيه، وإن كان الراوي ممن اختلف في توثيقه أو تضعيفه فينقل كلام الأئمة على هذا الراوي ويرجح بين تلك الأقوال.
- ذكر الخلاف في أسانيد الحديث إن وجد مع الترجيح.
- البحث على الشواهد المقوية للحديث إذا كان ضعيفا إن وجد.

ح. الحكم على الحديث مع ذكر علته وكلام العلماء في الحكم على الحديث.

الفصل السابع: خطة البحث

تشتمل خطة البحث على أربعة أبواب، وتفاصيلها على النحو التالي:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول، وهي:

الفصل الأول: خلفية البحث

الفصل الثاني: تحديد المسائل

الفصل الثالث: أهداف البحث

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الخامس: الإطار النظري

الفصل السادس: منهج البحث

الفصل السابع: خطة البحث

الباب الثاني: التعريف بالإمام الحاكم وكتاب المستدرك على الصحيحين، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته ورحلاته العلمية.

المبحث الثالث: عقيدته

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: بعض شيوخه وتلاميذه

المبحث السادس: بعض مؤلفاته

المبحث السابع: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: سبب التأليف المصنف للكتاب.

المبحث الرابع: منهج المصنف فيه.

المبحث الخامس: عناية العلماء به.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

الفصل الثالث: مفهوم كلام الحاكم "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما.

الباب الثالث: تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم: (٧٤١-٧٤٣)

من كتاب الأذان والإقامة، وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: حديث رقم ٧٤١ (**إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ**)[٢١].

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

---

[٢١] الحاكم، أبو عبد الله، "*المستدرك على الصحيحين*"[دار التأصيل] ٣٣/٢.

الفصل الثاني: حديث رقم ٧٤٢ (**انْطَلِقُوا بِنَا إِلى الشَّهِيْدَةِ فَنَزُورُهَا)وَأَمَرَ أَنْ يُؤَذَّنَ لَهَا وَيُقَامُ، وَتَؤُمَّ أَهْلَ دَارِهَا فِي الفَرَائِضِ**[٢٢].

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الفصل الثالث: حديث رقم ٧٤٣ (**أَنَّهَا كَانَتْ تُؤَذِّنُ، وَتُقِيْمُ، وَتَؤُمُّ النِّسَاءَ، وَتَقُوْمُ وَسْطَهُنَّ**)[٢٣].

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

---

[٢٢] الحاكم، "المصدر السابق".

[٢٣] الحاكم، ٣٤/٢.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الباب الرابع: الخاتمة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: نتائج البحث.

الفصل الثاني: التوصيات.

المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات